

بلاغ الشركات

القوائم المالية

بنك البركة تونس

مقرها الاجتماعي: شارع الشيخ الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1082 تونس

ينشر بنك البركة تونس قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2025/12/31. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام والخاص لمراقبي الحسابات السيد عدنان الزغيدي والسيدة امنة رشيكو.

الموازنة
المختومة في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	الأصول
53 467	48 851	1	الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
385 267	333 572	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
1 551 051	1 686 201	3	مستحقات على الحرفاء
233 794	284 763	4	محفظة السندات التجارية
111 917	131 513	5	محفظة الاستثمار
144 424	142 273	6	أصول ثابتة
35 100	30 186	7	أصول أخرى
2 519 020	2 657 359		مجموع الأصول
			الخصوم
113	8		البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
221 629	437 863	8	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
1 940 636	1 837 472	9	ودائع وأموال الحرفاء
3 348	3 329	10	موارد خاصة
60 679	60 115	11	خصوم أخرى
2 226 405	2 338 787		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
120 000	120 000		رأس المال
131 051	156 145		احتياطيات
1	418		النتائج المؤجلة
41 563	42 009		نتيجة السنة
292 615	318 572	12	مجموع الأموال الذاتية
2 519 020	2 657 359		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة
المختوم في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	الخصوم المحتملة
34 035	32 324		ضمانات وكفالات مقدّمة
9 523	14 847		اعتمادات مستنديّة
43 558	47 171		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
34 192	54 603	13	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
34 192	54 603		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
1 642 782	1 734 324	14	ضمانات مقبولة
1 642 782	1 734 324		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	إيرادات الاستغلال البنكي
161 675	163 724	15	أرباح ومداخيل مماثلة
25 961	23 626	16	عمولات محصلة
18 351	15 147	17	مراييح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
6 822	7 010	18	مداخيل محفظة الاستثمار
212 809	209 507		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			تكاليف الاستغلال البنكي
(69 097)	(50 664)	19	أرباح المودعين وأعباء مماثلة
(4 684)	(2 944)		عمولات
(73 781)	(53 608)		مجموع تكاليف
139 028	155 899		الناتج البنكي الصافي
(2 047)	(15 727)	20	مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(2 131)	(1 330)	21	مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
728	587		إيرادات استغلال أخرى
(54 427)	(57 050)		مصاريف الأعوان
(16 281)	(17 741)	22	أعباء الاستغلال العامة
(5 662)	(7 700)		مخصصات الإستهلاكات ومدخرات على الأصول الثابتة
59 208	56 938		نتيجة الاستغلال
(120)	(694)	23	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى
(16 106)	(13 057)		الضريبة على الأرباح
42 982	43 187		نتيجة الأنشطة العادية
(1 419)	(1 178)	24	رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة
41 563	42 009		النتيجة الصافية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	أنشطة التشغيل
209 317	206 813	الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل المحفظات الاستثمار)
(73 288)	(66 385)	مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة
472	35 960	القروض والسلفات/القروض السلفات المقدمة إلى المؤسسات المالية
(5 088)	199 467	الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى
20 090	(124 771)	القروض والسلفات/السلفات و السلفات المقدمة للعملاء
35 194	(90 962)	الودائع/السحوبات من الزبائن
(10 132)	(50 969)	الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية
(53 641)	(59 304)	المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة
(7 013)	(7 500)	التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل
(14 025)	(18 982)	ضرائب الشركات
101 887	23 367	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
6 822	7 010	الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار
(13 136)	(20 926)	التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار
(17 238)	(5 548)	التصرف في الموجودات الثابتة
(23 552)	(19 465)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(1 170)	(1 504)	زيادة/انخفاض الموارد الخاصة
(23 000)	(14 547)	أرباح الأسهم المدفوعة
(24 170)	(16 051)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
54 165	(12 149)	التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة
46 806	100 971	النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة
100 971	88 822	النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025

1. التعريف بالبنك

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم "بيت التمويل التونسي السعودي – BEST BANK"، من طرف الدولة التونسية وسماحة "الشيخ صالح عبد الله كامل" مؤسس مجموعة "دله البركة". وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس" وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تم تحويل نشاط بنك البركة تونس من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم بداية من 01 جانفي 2014 وأصبح بذلك يستجيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة.

خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل التزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة.

تعمل حالياً بشبكة متكون من 44 فرعاً موفى 2025/12/31.

ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتمثل لمبادئ التمويل الإسلامي.

وقد تم في موفى سنة 2024 الانتقال من المقر الرئيسي لبنك البركة تونس الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكور تونس إلى المقر الرئيسي الجديد الكائن بشارع محمد الشيخ الفاضل بن عاشور في المركز العمراني الشمالي.

2. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية

لقد تم إعداد القوائم المالية لـ "بنك البركة تونس" طبقاً للأحكام المنصوص عليها في:

- القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.
- المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.
- الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

كما أن إعداد القوائم المالية يتم في جميع الأحوال وفقاً للأحكام والمفاهيم المنصوص عليها وذلك حسب التسلسل المشار إليه أعلاه.

3. الفترة المحاسبية

تبدأ الفترة المحاسبية في غرة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

4. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية لـ "بنك البركة تونس" على أساس القيمة التاريخية لكل عناصر القوائم المالية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي:

1.4. تقييد التعهدات والمداخل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

2.1.4. تقييد المداخل

تمثل المداخل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية:

- تحقيق المداخل في وقت إنجاز العملية

- تحقيق المداخل عند تنفيذ العقود

- تحقيق المداخل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار:

✓ تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

✓ تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

✓ تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند إستحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعاً للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيته من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

تسجيل إيرادات على التمويلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها أو تعديل شروطها باستثناء عمليات الإجارة المالي:

وفقاً لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020، والمنشور رقم 07-2020 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 08-2020 بتاريخ 1 أبريل 2020، قام بنك البركة تونس سنة 2020 بتمديد فترة تمويل المرابحة للأمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأصلي، انطلاقاً من مبادئ المالية الإسلامية (وخصوصاً المعيار الشرعي رقم 8 "المرابحة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية). يمنع زيادة الأرباح والعوائد على عمليات تمويل المرابحة للأمر بالشراء عند تمديد الفترة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يعتبر هذا التمديد بمثابة منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

بالاستناد إلى رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 2020-A الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، والمتعلق بالمعالجة المحاسبية لتعديلات التمويلات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يُعتبر تأجيل استحقاقات التمويلات المتأثرة بالجائحة بمثابة تعديل للتدفقات النقدية التعاقدية نتيجة أشكال أخرى من إعادة التفاوض. وقد أوصى الرأي المذكور بمعالجة الإيرادات المتعلقة بهذه التعديلات وفقاً للمنهجية المرجعية الخاصة بتمويلات المرابحة للأمر بالشراء والتمويلات الأخرى.

كما أن هذه المعالجة تتماشى مع مذكرة هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) رقم AAB-1/2020 المتعلقة بالآثار المحاسبية لجائحة كوفيد-19. وفقاً لهذه المنهجية، يتم توزيع أرباح العملية على الفترة التعاقدية بناءً على معدل العائد الفعلي الجديد. وتُحدّد الفترة التعاقدية الجديدة بالفترة المُمدّدة نتيجة التأجيل.

من جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي التونسي، عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13، جميع البنوك بتبني المنهجية المحاسبية المعتمدة، والتي تنص على احتساب وإثبات خسارة تعدّل الإيرادات التقديرية للسنة المالية ويُورّع بالطريقة الخطية على فترة التمديد الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن تسجيل خسارة في القيمة الأولية للدين، حيث إن مبادئ المالية الإسلامية لا تسمح باحتساب الدين على أساس قيمته الحالية الصافية ولا بتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في المحاسبة.

وفي إطار الإجراءات الاستثنائية التي أصدرها البنك المركزي التونسي بخصوص تأجيل استحقاقات التمويلات لصالح الأفراد والمهنيين والمؤسسات لمواجهة آثار انتشار جائحة كورونا، أقرت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك حق البنك في "رسم إسترداد مصاريف" لتغطية التكاليف الفعلية الناتجة عن عمليات التأجيل، يقع إستخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبون في الإستئناف بالإجراءات الإستثنائية، بشرط أن يكون هذا الرسم مبلغ مقطوع غير مرتبط بقيمة الدين ومساوياً للمصاريف الحقيقية التي تكبدها البنك دون زيادة فيها، وألا تكون مرتبطة بقيمة الدين، مع ومع المراعات التفريق بين حالة المعسر والموسر

2.4. المدخرات (المؤنات) المتعلقة بالتعهدات

1.2.4. المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المنقحة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالآتي:

صنف 0	أصول جارية	0 %
صنف 1	أصول تتطلب متابعة خاصة	0 %
صنف 2	أصول مشكوك في استخلاصها في الأجل	20 %
صنف 3	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الأجل	50 %
صنف 4	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	100 %

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.2.4. مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المنقح للمنشور عدد 24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذاً بعين الاعتبار الضمانات المقبولة التالية:

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.
- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المرسومة والتي تخص عقارات مرسومة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.

- وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتناءها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.
- الودائع المخصصة.
- قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار الإهلاك الخطي السنوي حسب طبيعة الموجودات على النحو التالي:

مدة الإهلاك	طبيعة الموجودات
7 سنوات	معدات النقل
15 سنة	العقارات
5 سنوات	المعدات والتجهيزات الخاصة
10 سنوات	المعدات الطبية الخاصة
10 سنوات	سفن الصيد البحري

3.2.4. المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

طبقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 في سنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومراقبة الالتزامات بصيغته المعدلة والمكاملة بالنصوص اللاحقة وخاصة التقيحين عدد 01 في سنة 2021 المؤرخ في 11 جانفي 2021 وعدد 02 في سنة 2022 المؤرخ في 09 جانفي 2025 المتعلق بتعديل معايير احتساب المخصصات الجماعية ، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صيغة عامة (تسمى المدخرات الجماعية) على التعهدات العادية (صنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1). وقد تم احتساب هذه المدخرات تطبيقا للمنهجية المرجعية التي أقرها البنك المركزي.

3.4. تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي.

اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2025/12/31. يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

4.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات تجارية

تسجل سندات الاستثمار المكتتبه من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتفيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء الغير محرر. تقييم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة. وتقييم سندات صناديق الاستثمار المشتركة بالاعتماد على القيمة السائلة للصندوق. اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب قيمة الإستخدام. تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات. تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

5.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات الاستثمار

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (الجلسة العامة العادية أو الخاصة حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة

والمرتبطة بهذه السنة.

6.4. الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطية. وتكون نسب الاستهلاك كالاتي:

معدّات النقل	20 %
أثاث ومعدّات المكاتب	10 %
معدّات معلوماتية	15 %
النظام المعلوماتي	6,66 %
برمجيات معلوماتية أخرى	33 %
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الآلي	10 %
بناءات	5 %
المقر الاجتماعي الجديد	2 %

يتم إهلاك الأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة (التي لا تتجاوز 500 دينار) بالكامل بنسبة 100%.

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع.

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة غير المدرجة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

يتم اعتماد منهجية الإهلاك حسب المكونات

7.4. قواعد تقييد الأعباء

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

8.4. صندوق ضمان الودائع البنكية

إنخرط البنك في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 01 فيفري 2017. بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا الأمر نسبة مساهمة البنوك بـ 0,3 % (باعتبار القيمة المضافة) من قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.

تطبيقا لمبدأ إقتسام الأرباح والخسائر، تتحمل الودائع الإستثمارية المساهمة المتعلقة بها بخصم من المربح الرجعة لها. ويتحمل البنك ما تبقى من الأعباء السنوية من هذه المساهمة.

9.4. مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي البنك (بما في ذلك الإدارة التنفيذية) إلى فئتين:

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافآت وكذلك إشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- المزايا بعد إنتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات من الادخار المكون بعنوان التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 54 من الإتفاقية المشتركة القطاعية للبنوك لأعوان البنوك والمؤسسات المالية.
- على إثر اتفاق أبرم بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جويلية 2021، تم الترفيع في منحة التقاعد إلى مبلغ يعادل اثني عشر شهر يتم احتسابها على أساس راتب الشهر الأخير المدفوع.

10.4. الضريبة على الأرباح

يتم احتساب وتقييد الضرائب على الأرباح تطبيقا للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.

إلى جانب الضريبة على الشركات، تشمل أعباء الضرائب:

- المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- المساهمة الظرفية لتمويل ميزانية الدولة.

11.4. الزكاة

إن البنك غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

5. هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

تم تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تطبيقاً لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية . تهتم هذه الهيئة بـ :

- إصدار آراء حول مطابقة المنتجات والعقود والإجراءات التشغيلية لنشاط البنك للمعايير والمبادئ الإسلامية .
- مراقبة مطابقة العمليات البنكية الإسلامية للمعايير المحددة في هذا المجال .
- النظر في كل استفسارات البنك المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية.

6. إيضاح حول تطبيق بعض القوانين الجديدة

📌 قانون الشيكات عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، **وخاصة منها:**

1. **الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات:** وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.
2. **تطبيق المقتضيات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة:** حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية. وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 .

ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة مطالب الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمن الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

📌 قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة عدد 9 لسنة 2025

تبعاً لهذا القانون قام بنك البركة تونس باتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بمقتضياته حيث تم ترسيم كل عمال المناولة الخاضعين لأحكامه.

📌 التشريع الخاص بأسعار التحويل

عملاً بمقتضيات الفصل عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والفصل 29 من قانون المالية 2019 المنقح بالفصل 15 لقانون المالية 2021، ونظراً لتجاوز رقم المعاملات الإجمالي السنوي 2024 لبنك البركة تونس 200 مليون دينار تونسي (خال من الأداءات)، فقد أصبح خاضعاً للتشريع الخاص بأسعار التحويل.

7. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1 – الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 48 851 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالتالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
خزينة	12 080	10 723
خزينة الصراف الآلي	2 906	3 113
أموال لدى البنك المركزي	35 297	33 627
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 185	1 388
المجموع	53 467	48 851

إيضاح 2 – مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2025 رسيدا قدره 333 572 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالتالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	91 272	74 753
مستحقات على المؤسسات المالية	293 995	258 819
المجموع	385 267	333 572

للم فصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
بنوك مقيمة	47 424	19 620
مراوحة للأمر بالشراء	46 571	18 670
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	495	424
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	358	526
بنوك غير مقيمة	43 848	55 133
المجموع الإجمالي	91 272	74 753

للم فصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	289 122	256 058
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	4 873	2 760
المجموع	293 995	258 819

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مرابحة للأمر بالشراء والوكالة بالإستثمار	706 315	704 923
مستحقات مرتبطة بها	4 577	5 744
مرابحة في السلع	506 546	470 186
مستحقات مرتبطة بها	1 907	2 957
تمويل إجارة	365 624	282 152
مستحقات مرتبطة بها	2 592	2 155
ديون إعادة الجدولة	12 794	8 910
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	69 807	76 889
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	70 119	53 205
مستحقات أخرى	17 912	13 562
مجموع مستحقات محفظة التمويل	1 758 194	1 620 683
أرباح معلقة ومدخرات	(71 993)	(65 632)
المجموع الصافي	1 686 201	1 555 051

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 472 963	175 758	15 460	6 596	87 417	1 758 194
التعهدات خارج الموازنة	96 603	860	-	-	196	97 659
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	1 569 566	176 618	15 460	6 596	87 613	1 855 853
نسبة التعهدات المصنفة				5.9%		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	389 902	2 555	-	-	29 719	422 176
أرباح معلقة ومدخرات		20 446	7 831	322	43 394	71 993
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤنات والودائع المخصصة لهذا الصنف				74%		

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند "ودائع وأموال الحرفاء" ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي 284 763 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
سندات التوظيف	230 170	282 668
مستحقات مرتبطة بها	3 624	2 095
المجموع الصافي	233 794	284 763

للإيضاح يحلل رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025
بنك البركة بحرين	230 170	282 668	-	-	230 170	282 668
مستحقات مرتبطة	3 624	2 095	-	-	3 624	2 095
المجموع	233 794	284 763	-	-	233 794	284 763

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

ارتفع رصيد محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2025 إلى مبلغ 131 513 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
سندات الاستثمار	119 807	140 378
مدخرات	(7 890)	(8 864)
المجموع الصافي	111 917	131 513

للحليل رصيد محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2025	القيمة الخام ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2025	مدخرات ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2025	القيمة الصافية ديسمبر 2024
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	7 983	9 095	(5970)	(4 995)	2 013	4 100
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باست ليز	8 310	8 310	-	-	8 310	8 310
شركة بروموكيمكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	6 830	6 830	-	-	6 830	6 830
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغربي	313	313	(313)	(313)	0	0
شركة النقديات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	0,00	-
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
البركة سيجار	8 699	8 699	-	-	8 699	8 699
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	1 544	862	-	-	1 544	862
مجموع المساهمات المباشرة	50 878	51 307	(8 864)	(7 890)	42 013	43 417
الصناديق الاستثمارية	89 500	68 500	-	-	89 500	68 500
المجموع	140 378	119 807	(8 864)	(7 890)	131 513	111 917

إيضاح 6 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 142 272 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	24 793	20 934
الإستهلاكات	(18 314)	(16 536)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	6 479	4 398
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	198 075	196 430
الإستهلاكات	(62 033)	(56 155)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	135 793	140 026
القيمة الصافية في نهاية السنة	142 272	144 424

يحلل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرض	34 106	23 486
بنايات	78 470	16 466
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	10 954	5 372
معدّات نقل	372	48
معدّات إعلامية	8 229	5 911
معدات وتجهيزات المكاتب	2 292	2 047
معدّات نقدية	1 221	1 113
أصول ثابتة في طور الإنجاز	137	85 572
المجموع الصافي	135 793	140 026

إيضاح 7 – أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 31 ديسمبر 2025 رسيدا قدره 30 186 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	1 250	1 159
أعباء مسجلة مسبقا	1 366	1 515
حسابات جبائيه واجتماعية	12 557	10 805
فائض الأداء على القيمة المضافة القابل للاسترجاع	4 794	9 245
قروض حسنة للموظفين	8 447	8 055
أصول أخرى	1 772	4 320
المجموع الصافي	30 186	35 100

إيضاح 8 – ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في 31 ديسمبر 2025 مبلغا قدره 437 863 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	416 602	192 026
ودائع وأموال المؤسسات المالية	21 261	29 603
المجموع الصافي	437 863	221 629

إيضاح 9 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 1 837 472 ألف دينار تونسي تفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات إيداع (1)	1 076 600	1 052 719
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	760 872	887 917
المجموع	1 837 472	1 940 636

يحلّل رصيد حسابات إيداع كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات تحت الطلب	623 221	618 371
حسابات إيداع	453 379	434 348
المجموع	1 076 600	1 052 719

يحلّل رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصّصة (أ)	211 294	213 855
مطلوبات مرتبطة بها	5 218	9 118
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	469 003	595 477
مطلوبات مرتبطة بها	7 864	16 166
حسابات غير قابلة للتصرّف	5 438	1 038
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	62 055	52 263
المجموع	760 872	887 917

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصّصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات.

(ت) يمثل هذا الرصيد المبالغ المعلقة في انتظار تصفية العمليات الجارية بتاريخ 31 ديسمبر 2025 وتفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	10 002	2 794
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	10 514	9 434
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	8 260	7 265
السندات التجارية المقدمة ضمّانا	3 540	2 363
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	8 496	8 809
تحويلات مالية قيد التسوية	14 598	14 413
مبالغ أخرى مطلوبة	6 645	7 185
المجموع	62 055	52 263

إيضاح 10 – موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 3 329 ألف دينار تونسي. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول.

إيضاح 11 – خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعاً قدره 60 115 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
حسابات الارتقَاب والتسوية	8 096	11 253
أعباء للدفع	6 673	7 611
مدخرات على الأعباء والمخاطر	3 303	1 325
أرباح مجانية (*)	286	104
أعباء مستحقة الدفع للمزودين	6 942	9 116
حسابات جبائية واجتماعية	21 252	18 241
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 803	5 938
خصوم أخرى	6 324	6 527
المجموع	60 679	60 115

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وقرامات المماثلة المستخلصة والأموال المجنية تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12 – الأموال الذاتية

تتمثلّ الوضعية الصافية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
رأس المال	120 000	120 000
احتياطي	131 051	152 051
احتياطي على مخاطر بنكية عامة	15 000	15 000
احتياطي قانوني	12 000	12 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي إعادة الاستثمار	99 051	120 051
نتائج مؤجلة	1	418
إعتمادات لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف	-	4 094
أرباح الفترة	41 563	42 009
الوضعية الصافية	292 615	318 573

يعرض جدول تغييرات الأموال الذاتية كالاتي:

رأس المال	رأس المال	الإحتياطي القانوني	إحتياطي على مخاطر بنكية عامة	إحتياطي الصندوق الاجتماعي	إحتياطي إعادة استثمار	نتائج مؤجلة	إعتمادات لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	-	41 563	292 615
توزيع نتيجة سنة 2025	-	-	-	-	-	-	-	41 563	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	-	(14 547)	(14 547)
إعانات اجتماعية	-	-	-	-	-	-	-	(1 400)	(1 400)
إحتياطيات أخرى	-	-	-	-	21 000	-	-	(21 000)	-
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	418	-	(418)	-
صناديق اجتماعية لفائدة للدولة	-	-	-	-	-	-	4 094	(4 198)	(104)
المجموع	120 000	12 000	15 000	5 000	120 051	418	4 094	-	276 563
نتيجة ديسمبر 2025	-	-	-	-	-	-	0	42 009	42 009
الرصيد في 31/12/2025	120 000	12 000	15 000	5 000	120 051	418	4 094	42 009	318 573

إيضاح 13 – التعهدات المقدمة

تفضل تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	19 137	30 419
تعهدات طويلة الاجل	15 055	24 184
المجموع	34 192	54 603

إيضاح 14 – الضمانات المقبولة

تفضل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 398 482	1 473 441
ضمانات سيادية	239 783	256 701
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4 517	4 182
المجموع	1 642 782	1 734 324

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 15 – أرباح ومداهيل مماثلة

ارتفعت الأرباح لتبلغ في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **163 724 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
أرباح شهادات الإيجار	30 659	30 145
أرباح مرابحة في السلع	35 142	24 501
أرباح الوكالة بالإستثمار والمرابحة للأمر بالشراء	65 603	71 727
أرباح الإيجار	30 271	37 351
المجموع	161 675	163 724

إيضاح 16 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **23 626 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
عمولات الدراسة والتصرف و التعهدات	3 945	3 646
عمولات على الصكوك	2 356	824
عمولات التحويلات وعمولات على الباقات	5 923	5 515
عمولات على العمليات النقدية	493	455
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	4 561	4 245
عمولات على مسك الحساب	4 395	4 182
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 438	1 422
عمولات التصرف صناديق الإستثمارية و عمولات الوساطة في التأمين	463	319
عمولات الرقمنة	818	882
عمولات الإيجار	934	1 014
عمولات أخرى	636	1 122
المجموع	25 961	23 626

إيضاح 17 – أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

سجلت أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي 15 147 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
المربح الصافية للصرف	4 697	4 647
أرباح محفظة السندات التجارية	10 451	13 704
أرباح الودائع الاستثمارية	10 451	12 592
أرباح أخرى	-	1 112
المجموع	15 147	18 351

إيضاح 18 – مداخيل محفظة الاستثمار

بلغت أرباح محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 7 010 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	1 062	991
شركة البحيرة للاستثمار	682	1 818
شركة ميدي لوازير	131	211
البركة سيكار (إيرادات صناديق الإستثمار)	4 523	3 654
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	337	0
الشركة التونسية للنقديت	160	0
مداخيل أخرى لمحفظة الإستثمار	115	148
المجموع	7 010	6 822

إيضاح 19 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة

سجلت أرباح المودعين والأعباء المماثلة في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي 50 664 مليون دينار تونسي مفصلة كالتالي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح الودائع غير المخصّصة وحسابات الادخار (*)	12 129	15 527
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	38 535	53 570
المجموع	50 664	69 097

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل "بنك البركة تونس".

إيضاح 20 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة

تحلّل المخصّصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
خسائر على تعهدات الحرفاء	-	(4 013)
مخصّصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(14 580)	(2 543)
مخصّصات/استردادات على المخاطر والأعباء	538	285
مخصّصات المدخرات ذات صبغة عامة	(4 279)	(200)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	2 594	4 424
المجموع	(15 727)	(2 047)

إيضاح 21 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

تحلّل مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(2 086)	(2 131)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	757	-
المجموع	(1 330)	(2 131)

إيضاح 22 – أعباء الاستغلال العامّة

تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية	1 784	1 752
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 759	3 454
اشهار وعلاقات عامة	615	584
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	921	1 025
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	388	318
مكافآت الحضور	522	484
أعباء المكتبية والإدارة	501	536
خدمات خارجية	585	699
مصاريف الماء والكهرباء	788	765
مصاريف ومهمات بالخارج	122	95
بوليصة التأمين والسلامة	611	436
ضرائب وأداءات	503	545
كراء الموزعات الآلية	533	35
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 846	4 466
مصاريف السلامة	259	244
أعباء أخرى	1 004	843
المجموع	17 741	16 281

إيضاح 23 - رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى

يحلل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
أرباح عادية أخرى	680	-
خسائر عادية أخرى	(800)	(694)
المجموع	(120)	(694)

إيضاح 24 - رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1 % الى 4 %.

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أجل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016.

تم بمقتضى الفصل 87 من قانون المالية لسنة 2026 تمديد تطبيق الأحكام الاستثنائية للمساهمة الاجتماعية التضامنية لاحتساب الضريبة على الشركات والمقدرة بـ 4 % والتي يحل أجل التصريح بها خلال السنوات من 2023 إلى 2026.

إيضاح 25 - السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	53 467	48 851
ودائع لدى المؤسسات البنكية	74 449	85 152
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(113)	(30 515)
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(26 832)	(14 667)
المجموع	100 971	88 822

إيضاح 26 – توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

يعرض الجدول التالي توزيع أصول البنك وخصومه وأمواله الذاتية حسب المدة المتبقية والمتوقعة بتاريخ 31 ديسمبر، بالإعتماد على البيانات التاريخية. يتم التوزيع أخذاً بعين الاعتبار لتواريخ الاستحقاق الفعلية وليس المحاسبية.

بيانات	أقل من 6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة - 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الأصول					
الخبزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية	48 851	-	-	-	48 851
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	163 828	12 673	90 964	66 108	333 572
مستحقات على الحرفاء	752 572	87 199	356 409	490 021	1 686 201
محفظة السندات التجارية	284 763	-	-	-	284 763
محفظة الاستثمار	-	-	2 000	129 513	131 513
أصول ثابتة	-	-	-	142 272	142 272
أصول أخرى	19 253	1 852	4 429	4 651	30 186
مجموع الأصول	1 269 267	101 724	453 802	832 566	2 657 359
الخصوم					
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	8	-	-	-	8
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	437 863	0	-	-	437 863
ودائع وأموال الحرفاء	663 392	323 032	267 916	583 132	1 837 472
موارد خاصة	-	-	-	3 329	3 329
خصوم أخرى	37 412	17 803	4 899	-	60 115
مجموع الخصوم	1 138 675	340 836	272 815	586 461	2 338 787
الأموال الذاتية					
رأس المال	-	-	-	120 000	120 000
إحتياطيات	-	-	-	156 145	156 145
النتائج المؤجلة	418	-	-	-	418
نتيجة السنة المحاسبية	42 009	-	-	-	42 009
مجموع الأموال الذاتية	42 427	-	-	276 145	318 572
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	1 181 102	340 836	272 815	862 606	2 657 359

إيضاح 27 – العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

← أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات	
بنك البركة تركيا	2 282	4 115	-	-	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	67	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	284 881	-	-	3 709	-	-	10 444	-
بنك البركة لبنان	29 427	6	-	-	-	-	-	-
مجموعة البركة المصرفية	229	-	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	573	-	-	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	5 926	-	18 797	-	-	-	609
بنك البركة السودان	-	133	-	-	-	-	-	-
المجموع	316 819	4 755	6 065	22 505	-	3	10 444	609

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	
بأست ليز	99 377	80	-	4 509	7	9 987	1 062	57
شركة أليف	-	98	2 473	-	2	-	-	-
دله البركة	-	14	-	-	0,1	-	-	-
شركة دله البركة القابضة	3	10	-	3	0,2	-	-	-
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	2 473	-	2	-	-	-
شركة البركة العقارية	-	72	-	1	2	-	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 105	498	20 306	11 843	11	-	682	2 201
*الامانة تكافل	8 487	12 049	34 138	-	19	105	337	3 033
معرض تونس الدولي	199	6	-	4 559	3	-	63	397
شركة إتقان كابيتال	-	253	-	-	0,2	-	-	-
المجموع	110 172	13 079	59 389	20 914	47	10 092	2 144	5 688

* أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة " الأمانة تكافل " إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2025، بـ 6 647 ألف دينار تونسي.

أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح أخرى	أرباح الصناديق الإستثمارية	
البركة سيكار	98 200	68	8 215	0	2	121	79	1 048
المجموع	98 200	68	8 215	0	2	121	79	1 048

أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

أعباء الودائع	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	الأطراف ذات العلاقة
	أرباح تمويلات واستثمارات	عمولات	ودائع غير مخصصة	ودائع أخرى	ودائع استثمارية		
494	18	4	121	126	14 392	38	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة
-	-	0,4	-	5	-	-	الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضًا أو مديرا أو عضواً لمجلس إدارتها
494	18	5	121	131	14 392	38	المجموع

إيضاح 28 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 220 786	175 758	15 460	14 579	119 750	2 546 333
التعهدات خارج الموازنة	100 718	860	-	-	196	101 774
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	2 321 504	176 618	15 460	14 579	119 946	2 648 107
نسبة التعهدات المصنفة				5,7%		
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	700 149	2 555	-	-	29 719	732 423
أرباح معلقة ومدخرات	20 459		7 817	6 292	75 717	110 285
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف				79%		

(*) يضم هذا البند مجموع التعهدات الراجعة للحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية والتي تتمثل في المستحقات المباشرة ومحفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

إيضاح 29 – الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 2026/03/05، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

إيضاح 30 – معلومات الاستدامة المُدمجة ضمن القوائم المالية

عملاً بأحكام الفقرة 18 من الإطار المرجعي للمحاسبة، والمصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، يمكن إدراج معلومات غير مالية ضمن القوائم المالية عندما تكون ضرورية لفهم وضعية المؤسسة بشكل ملائم، وعندما يكون من شأنها التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم. وفي نفس الاتجاه، أقرّ بلاغ هيئة السوق المالية المؤرخ في 25 ديسمبر 2025 متطلباً مماثلاً، مستنداً في ذلك إلى معايير IFRS S1 و IFRS S2 N التي تنص على ضرورة الإفصاح عن معلومات جوهرية ذات صلة بالاستدامة، تغطي الآفاق القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه المذكرة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والتي قد يكون لها تأثير قائم أو محتمل على نشاط البنك أو وضعيته المالية أو أدائه أو آفاقه المستقبلية. وتم تنظيم هذه المعلومات وفق المحاور الأربعة التي تعتمد عليها معايير IFRS S1 و IFRS S2، وعملاً كذلك بما ورد في البلاغ التفسيري الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ 13 فبراير 2026 وهي:

1. حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة،
2. استراتيجية البنك في مواجهة هذه المخاطر والفرص،
3. منهجية إدارة المخاطر ذات الصلة،
4. المؤشرات والأهداف المعتمدة.

المحور عدد 1 : حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

تعتمد حوكمة المخاطر في البنك على مجموعة من اللجان المتخصصة التي تغطي بطبيعتها عدداً من القضايا المرتبطة بالاستدامة، ويتجسد ذلك من خلال اللجان التالية:

تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة في متابعة مختلف أصناف المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بجودة الحوكمة والسلوك المهني، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضارب المصالح، إضافة إلى المخاطر التشغيلية. وتشمل مسؤولياتها تقييم الملفات الحساسة والقطاعات ذات التعرض المحتمل لمخاطر بيئية أو اجتماعية، متى كان لذلك أثر على جودة الأصول أو القدرة على السداد.

أما لجنة أمن نظم المعلومات، فتشرف على سلامة الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات الشخصية، وذلك من خلال مراجعة خرائط مخاطر الأمن السيبراني واعتماد خطط المعالجة والمتابعة. ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات وحماية خصوصية الحرفاء.

وتُعد لجنة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة في بنك البركة تونس، إذ تضطلع بدور رقابي واستشاري يهدف إلى ضمان التزام جميع العمليات والعقود بأحكام المعايير الشرعية. وتراجع اللجنة السياسات والنماذج والإجراءات ذات الصلة، وتصدر فتاوى وقرارات ملزمة للإدارة في حدود الإطار القانوني والتنظيمي، وترفع تقريراً شريعياً سنوياً إلى مجلس الإدارة. كما تشرف على أعمال المدقق الشرعي الداخلي والمراقب الشرعي الداخلي، بما يعزز الامتثال ويحدّ من المخاطر غير المالية ومخاطر السمعة، ويُسهّم في ترسيخ شفافية أكبر وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

وتتولّى اللجنة الاجتماعية والتنمية المستدامة متابعة البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم الإدماج المالي وتعزيز النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود أو القاطنة في المناطق ذات الأولوية. وتشمل مهام اللجنة متابعة تمويل المشاريع ذات البعد التنموي والاجتماعي، والمساهمة في دعم الأنشطة الاقتصادية الصغرى، وتشجيع المبادرات الموجهة لخلق مواطن الشغل ومساندة رواد الأعمال.

وفي سياق هذه المنظومة، **تضطلع الإدارة التنفيذية** بدور مكمل في تطبيق التوجهات والآليات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان المختصة، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمساهمة في ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يدعم التنسيق والتكامل داخل الإطار العام للحوكمة.

وعمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز جاهزية اللجان الحوكمية من خلال تطوير مهارات أعضائها في مواضيع الاستدامة والمخاطر غير المالية. وقد استفاد الإطار المكلف بأمانة لجنة المخاطر من تكوين معمق دام 21 ساعة حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (SGES)، وهو تكوين متخصص يدعم قدرة اللجنة على فهم انعكاسات المخاطر المناخية والبيئية عند تقييم الملفات الحساسة. كما استفاد أمناء اللجان الأخرى، بما في ذلك لجنة التدقيق ولجنة مجلس الإدارة، من تكوينات إضافية في مجالات الحوكمة، مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، فضلاً عن دورات في المالية الرقمية. ويساهم هذا الاستثمار في بناء القدرات في تمكين اللجان من أداء دورها الرقابي بفاعلية أكبر ومواكبة المتطلبات المتزايدة المرتبطة بالاستدامة.

وفي إطار تطوير منظومة الحوكمة، يعتزم البنك ابتداءً من سنة 2026 إدراج مناقشة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة (بما في ذلك المخاطر المناخية الانتقالية والمخاطر الفيزيائية) ضمن صلاحيات مجلس الإدارة ولجنة المخاطر، وذلك بشكل منهجي ودوري كجزء ثابت من آليات الإشراف والرقابة.

المحور عدد 2 : استراتيجية البنك بخصوص المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

وتقوم هذه الاستراتيجية على محورين متكاملين يشملان أساليب إدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، من جهة، واستغلال الفرص التي تتيحها مجالات التمويل المستدام والانتقال الطاقوي والتمويل ذي البعد الاجتماعي، من جهة أخرى.

إدارة مخاطر تغير المناخ

على الرغم من أنّ سياسة التمويل لا تتضمن إلى غاية 31 ديسمبر 2025 إجراءات أو معايير تفصيلية مخصصة لمخاطر تغير المناخ، فقد شرعت فرق التحليل في إدماج هذه الاعتبارات تدريجياً في تقييماتها، نظراً لتزايد أهمية هذه المخاطر وما يمكن أن ينتج عنها من تأثيرات مباشرة على قطاعات اقتصادية أساسية مثل الزراعة والموارد المائية والطاقة والصناعة. ويشمل هذا التوجّه إدراج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن التحليل النوعي، وتقييم مستوى التعرّض القطاعي للمخاطر البيئية، وتحليل قدرة نظائر التعاقد على التكيف مع المتطلبات التنظيمية والبيئية المستقبلية.

ويتم في هذا الإطار أخذ المخاطر الانتقالية بعين الاعتبار من خلال توحيّ الحذر تجاه الأنشطة ذات الانبعاثات المرتفعة أو المرتبطة باللدائن أو الأنشطة ذات البصمة البيئية الكبيرة، إلى جانب تقييم قدرة المؤسسات على التوجّه نحو ممارسات أكثر استدامة.

وفي نفس السياق اعتمد البنك مقاربة أكثر تحفظاً تجاه الأنشطة التي تُعتبر ذات أثر بيئي مرتفع، مثل الصناعات المرتبطة بإنتاج الأكياس البلاستيكية أو الأنشطة الصناعية التي تُظهر مستويات عالية من التلوّث، ولا سيما تلك التي لا تقدّم خطراً مقنعة للتخفيف من أثارها البيئية.

وحرص البنك موازاة مع ذلك على تطوير كفاءات فرقه المختصة عبر برامج تدريب وورش عمل وندوات تقنية مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والتمويل المستدام، بما يساهم في دعم هذا التوجّه التدريجي وتعزيز جودة التحليل. وستُفعل هذه الجهود بصورة منهجية ابتداءً من سنة 2026 في إطار خطة العمل المتعلقة بتعزيز الإفصاح عن الاستدامة وإدارة المخاطر، وذلك في سياق رؤية أشمل يستهدف البنك من خلالها، على المدى المتوسط والبعيد، إدماج المخاطر المناخية بصورة رسمية ضمن سياسات التمويل، وإرساء إطار داخلي أكثر تنظيماً لممارسات ESG، بما يمهد لترسيخ دوره كفاعل مرجعي في مجال التمويل المستدام على المستوى الوطني.

استراتيجية استغلال فرص التمويل المستدام ودعم الانتقال الطاقى والتمويل ذى البعد الاجتماعى

توجّه البنك بشكل تدريجي نحو تعزيز التمويلات التي تسهم في الانتقال الطاقى، من خلال إسناد الأولوية لمشاريع الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وتمويل مشاريع النجاعة الطاقية داخل المؤسسات، فضلاً عن دعم الاستثمارات الموجهة نحو الإنتاج الذاتى للكهرباء حيثما كان ذلك ملائماً.

وتسهم مقاربة البنك في المجال الاجتماعى في دعم التمويلات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية والتعليمية، وذلك في حدود السياسات الداخلية المعتمدة. ويشمل ذلك تمويل أنشطة وخدمات صحية مؤهلة، إضافة إلى دعم الأنشطة التعليمية والتكوينية.

وتندرج هذه التوجهات ضمن رؤية تدريجية تهدف إلى تطوير محفظة التمويلات الخضراء والاجتماعية، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها أعمال البنك، ومع الرؤية الأصلية التي وضعها مؤسس المجموعة الشيخ صالح كامل رحمه الله في تعزيز التمويل المسؤول ودعم التنمية المستدامة.

تعزيز الاستدامة عبر قياس الانبعاثات والاستثمار في الطاقات المتجددة

وفي إطار تبني مقاربة أكثر شمولاً للاستدامة، يعترف البنك ابتداءً من سنة 2026 الشروع في إعداد جرد كامل لانبعاثاته الكربونية وفق منهجية تدريجية تشمل انبعاثات النطاق الأول والثاني (Scope 1 و Scope 2)، إضافة إلى انبعاثات النطاق الثالث (Scope 3) المتعلقة بالأنشطة غير المباشرة. ويشمل هذا العمل أيضاً احتساب الانبعاثات الممولة ضمن الفئة 15 (Financed Emissions) وفق منهجية الشراكة العالمية لاحتساب الانبعاثات الممولة PCAF، كجزء من التزام البنك بالشفافية المناخية ومعايير الإفصاح الدولية.

وإضافةً إلى ذلك، يعترف البنك الاستثمار في محطة للطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتى، مخصّصة لتغطية جزء من احتياجاته الطاقية المباشرة، بما يساهم في تقليص استهلاكه للكهرباء المنتجة من مصادر طاقية أحفورية وخفض انبعاثاته الكربونية. ويُعدّ هذا الاستثمار خطوة عملية نحو تعزيز استقلالته الطاقية والتوجّه تدريجياً نحو نموذج أكثر استدامة، انسجاماً مع التزام البنك بقياس وتحيين بصمته الكربونية وفق منهجية شاملة تشمل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة.

الحوار عدد 3 : إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بها

يستند هذا المحور إلى منهجية تحليلية مبنية على مبدأ المادية المالية، تأخذ في الاعتبار الآفاق الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، بما يسمح بتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على الوضعية المالية أو الأداء أو استمرارية النشاط. ولتحقيق ذلك، اعتمد البنك المرجعيات الدولية الخاصة بالقطاع المالى، بما في ذلك التصنيف الموضوعى للمعايير القطاعية الصادرة عن إطار SASB، التي تتيح تغطية شاملة لمجالات المخاطر والفرص عبر مختلف الأنشطة المالية. وبناءً على هذا الإطار، تم إعداد جرد أولى للمواضيع ذات الصلة، قبل إخضاعها لمسار منهجي يتكوّن من عدّة مراحل تشمل:

أ تحليل النموذج الاقتصادي لتحديد عناصر الحساسية،

ب تحديد قائمة أولية للمواضيع المحتملة استناداً إلى معايير SASB والمعطيات الداخلية والمتطلبات التنظيمية،

ت تقييم الآثار المالية المحتملة على بنود القوائم المالية،

ث تصنيف المخاطر والفرص وفق مصفوفة «الاحتمال × الأثر»،

ج تطبيق معايير المادية المالية،

ح اختيار المواضيع التي تُظهر مستوى تأثير مالى يستوجب الإفصاح عنها في هذه المذكرة.

وقد أسفرت منهجية التصفية المندرجة ضمن تحليل المادية المالية عن تحديد مجموعة من المخاطر والفرص التي تمّ تقييمها باعتبارها ذات تأثير مالى جوهري، وهو ما يرد تفصيله في الجدول أدناه:

الموضوع	الوصف	المخاطر / الفرص	منهجية إدارة المخاطر	الأفق الزمني
الأمن السيبراني وحماية البيانات	مخاطر خرق بيانات الحرفاء أو الوصول غير المصرح به إلى أنظمة المعلومات، بما قد يؤدي إلى عقوبات تنظيمية وخسائر مالية مباشرة (تكاليف المعالجة والدعاوى القضائية) وإلى مساس كبير بسمعة البنك.	خطر	عمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز مستوى الحماية ضد مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات من خلال تدعيم البنية التحتية المعلوماتية وتطوير منظومة المراقبة الرقمية على مدار 7/24، بما يشمل تعزيز قدرات الأمن السيبراني وتحديث أنظمة الحماية والتصدي للتهديدات، وذلك بالتوازي مع تطبيق سياسة حماية مصالح مستخدمي الخدمات البنكية ومعطيائهم الشخصية التي تؤكد على سرية البيانات، حمايتها من الوصول غير المصرح به، وضمان آليات واضحة لمعالجة الشكاوى. وتُسهم هذه الإجراءات في رفع قدرة البنك على الوقاية من الهجمات السيبرانية، اكتشاف التجاوزات بسرعة، وحماية المعلومات الحساسة للحرفاء بما يحد من المخاطر التشغيلية والسمعية المرتبطة بهذا المجال.	قصير متوسط المدى
دمج عوامل الاستدامة (ESG) في تحليل الائتمان	مخاطر ناجمة عن ضعف إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تقييم غير مكتمل لمئات المتعاملين.	خطر	يتعامل البنك مع هذا الخطر عبر إدماج اعتبارات الاستدامة في تحليل الائتمان بصورة تدريجية، إذ لا يُطبَّق التقييم حالياً بطريقة آلية على جميع الملفات، غير أنه يُجزَّز تحليل عمق كلما برزت مؤشرات بيئية أو اجتماعية أو حوكمية واضحة أو ذات أثر جوهري على المتعامل. ويواصل البنك العمل على تطوير هذا النهج بهدف تعميم إدماج عوامل الاستدامة مستقبلاً ضمن إطار منهجي وأكثر انتظاماً.	متوسط طويل المدى
الانبعاثات الممولة (PCAF)	مخاطر مرتبطة بتعرض محفظة القروض والاستثمارات لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المتعاملين الممولين، مما قد ينجس عنه: <ul style="list-style-type: none"> • تدهور في ملف المخاطر في حال تسارع وتيرة الانتقال، • الزيادة في المخصصات الخاصة بالمخاطر والأعباء. 	خطر	الاستجابة الحالية محدودة ولا تشمل أي قياس فعلي للانبعاثات الممولة إلى غاية 31 ديسمبر 2025. ويعتزم البنك الشروع تدريجياً في هذا المجال عبر القيام بحساب أولي لفئة واحدة من الأصول خلال سنة 2026، على أن يُستند إلى هذه الخطوة لاحقاً لتطوير مقاربة أشمل وأكثر انتظاماً في تقييم هذا النوع من المخاطر.	متوسط المدى
المخاطر المناخية الانتقالية	مخاطر انتقالية مرتبطة بتشديد المتطلبات البيئية وارتفاع تكاليف الكربون، بما قد يُضعف ملاءة بعض القطاعات الممولة، وخاصة المعرضة للآليات الأوروبية مثل MACF.	خطر	يتعامل البنك حالياً مع هذا الخطر عبر إدماج عناصر المناخ والاستدامة بصورة تدريجية داخل التحليل الائتماني، دون أن يمتلك حتى الآن إجراءات منهجية أو آليات متابعة خاصة بالقطاعات المعرضة لآليات مثل MACF. ورغم غياب إطار تفصيلي رسمي إلى غاية 31 ديسمبر 2025، فقد شرعت فرق التحليل في تقييم الأثر البيئي لبعض الأنشطة عند ظهور مؤشرات واضحة أو مخاطر بارزة. ويعتزم البنك بدءاً من سنة 2026 تطوير قدراته في هذا المجال عبر إدماج تحليلات أكثر تحديداً للأنشطة المتأثرة بالتحول المناخي، في إطار برنامج أوسع يهدف إلى تنظيم ممارسات الاستدامة وإدماج المخاطر الانتقالية ضمن سياسة التمويل بشكل تدريجي ومنهجي.	قصير متوسط المدى
الإدماج المالي	فرصة لتنمو من خلال تطوير قروض موجهة للمؤسسات الصغرى وبرامج التنمية المجتمعية، مع دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي القوي، بما يعزز تنويع المحفظة ويوسع قاعدة الحرفاء.	فرصة	عمل البنك فعلياً على اغتنام هذه الفرصة من خلال تمويل الأنشطة ذات البعد الاجتماعي، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، إضافة إلى دعم المؤسسات التعليمية. ويساهم هذا التوجه في تعزيز التنمية المجتمعية وتوسيع قاعدة الحرفاء وتنويع المحفظة بما يتماشى مع دور البنك في دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي.	قصير متوسط المدى
تطوير عروض التمويل الأخضر	فرصة لتطوير عروض التمويل الأخضر بما يمكّن من جذب حرفاء جدد، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز موقع البنك في مجال الاستدامة عبر تمويل مشاريع ذات قيمة بيئية.	فرصة	يعمل البنك على استثمار هذه الفرصة من خلال تمويل مشاريع الطاقات المتجددة، وخاصة تلك الخاضعة لنظام التراخيص ونظام الإنتاج الذاتي، بما يدعم التوجه نحو الاستدامة ويعزز جاذبية عروض التمويل الأخضر لدى الحرفاء.	قصير متوسط المدى

الموضوع	المؤشر	كمّي / نوعي	الوضعية في 2025/12/31
أمن البيانات	عدد حوادث خرق البيانات	كمّي	0 (لم يتم تسجيل أي حادث خرق بيانات خلال سنة 2025)
	النسبة المئوية لحوادث الخرق التي شملت بيانات شخصية	كمّي	0% (لا وجود لأي حادث شمل بيانات شخصية في 2025)
	عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	كمّي	0 لم يتأثر أي عميل بأي خرق بيانات خلال سنة 2025.
الإدماج المالي	وصف المنهجية المعتمدة لتحديد ومعالجة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصّل في المحور عدد 3 – النقطة 1 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويكتفي بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
	عدد القروض الجارية التي تستجيب لمعايير البرامج المخصّصة لدعم تنمية المؤسسات الصغرى والتنمية المجتمعية.	كمّي	لا يوجد برنامج رسمي أو إطار معتمد لهذا النوع من القروض خلال سنة 2025.
تطوير عروض التمويل الأخضر	قيمة القروض الجارية الموجهة لقطاعي التعليم والصحة	كمّي	<ul style="list-style-type: none"> قطاع الصحة: 590 12 قطاع التعليم: 258 6
	حجم محفظة التمويلات الخضراء القائمة في نهاية سنة 2025	كمّي	<ul style="list-style-type: none"> 7 170 من خلال 6 مشاريع ممولة في مجال الطاقات المتجددة. كما ساهم البنك، من خلال صندوق الاستثمار BARAKA SICAR، في مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتي بقدرة 100 Mwc، وذلك عبر استثمار قدره 20 000.
دمج عوامل الاستدامة (ESG) في تحليل الائتمان	وصف منهجية إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصّل في المحور عدد 3 – النقطة 2 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويكتفي بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
الانبعاثات الممولة (PCAF)	الانبعاثات الممولة المطلقة، مفصّلة حسب النطاقات: النطاق 1 – النطاق 2 – النطاق 3.	كمّي	نظراً لعدم توفر منظومات معلومات وبيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن للبنك احتساب الانبعاثات الممولة بصورة كمية وموثوقة. ويندرج هذا الوضع ضمن المرحلة الانتقالية المنصوص عليها والتي تسمح بتقديم توضيحات نوعية عند غياب المؤشرات الكمية، وفق مقارنة "الامتثال أو التفسير"
	التعرّض الإجمالي لكل قطاع، موزعاً حسب فئات الأصول.	كمّي	
	نسبة التعرّض الإجمالي المُدرج ضمن حساب الانبعاثات الممولة	كمّي	
	وصف المنهجية المعتمدة لحساب الانبعاثات الممولة	نوعي	وفي هذا الإطار، تم اعتماد خطة عمل لسنة 2026 تهدف إلى الشروع في احتساب الانبعاثات الممولة لأول فئة من الأصول، تمهيداً لاعتماد مؤشرات كمية قابلة للإفصاح في القوائم المالية المستقبلية.
المخاطر المناخية الانتقالية	رصيد التمويلات المعرضة للقطاعات المتأثرة بآلية تعديل الكربون على الحدود (MACF)	كمّي	نظراً لعدم توفر نظام متابعة أو بيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن تحديد رصيد التمويلات المعرضة لقطاعات MACF أو حساب نسبتها من المحفظة. ويأتي ذلك في إطار المرحلة الانتقالية المسموح بها وفق منهجية "الامتثال أو التفسير" حين لا تكون المؤشرات الكمية جاهزة بعد.
	النسبة المئوية من إجمالي المحفظة	كمّي	وقد تم إعداد خطة عمل لسنة 2026 تشمل برامج تكوين حول MACF ووضع آلية لاحتساب هذا المؤشر والإفصاح عنه تدريجياً بدءاً من أول فئة من الأصول.

بنك البركة تونس
التقرير العام لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

السادة مساهمي بنك البركة تونس،
I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب قرار جلستكم العامة العادية، قمنا بتدقيق القوائم المالية لبنك البركة - تونس والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2025، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة لمخلص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية أموال ذاتية تبلغ 318 572 ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت 42 009 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، للوضعية المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2025، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي.

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

3- ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الإيضاح عدد 06 الوارد ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 412 مكرّر من القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024، والذي ينقح ويتم بعض فصول مجلة التجارة. والذي يشير أن بنك البركة تونس قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام الفصل 412 مكرّر، مع الالتزام بالتشريع والمعايير المحاسبية التونسية الجاري بها العمل.

وبناءً على ذلك، قد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والذي بلغ 1,250 ألف دينار تونسي كما قدر البنك أن الأثر المتوقع لهذا القانون على السنوات المالية القادمة، استناداً إلى المطالب الواردة، سيكون في حدود 12 مليون دينار.

4- تقرير التصرف

تقع مسؤولية إعداد تقرير التصرف على عاتق الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير التصرف، ونحن لا نبدي أي تأكيد على ما ورد في هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير التصرف بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير التصرف به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية. كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضاً بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1) فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994، الممنوح بقانون 205-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداه وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة بناءً على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. وقد وافينا الإدارة بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

2) مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملاً بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات اللازمة ولم يتبين لنا ما من شأنه الاعتقاد أن مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة لا يتوافق مع التشريع الجاري به العمل.

3) تطبيق أحكام الفصل 200

خلافًا لأحكام الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية، نلفت انتباهكم إلى أن الاتفاقية المبرمة خلال سنة 2025 مع شركة معرض تونس الدولي لم تتحصل على الترخيص المسبق من قبل مجلس إدارتكم

ومع ذلك، فقد تمت المصادقة على هذه العملية بأثر لاحق من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2026/03/05، وقد تم عرضها بالتفصيل ضمن تقريرنا الخاص بالمتعلق بالسنة المالية 2025.

(4) المعلومات المتعلقة بالاستدامة (ESG) المدمجة ضمن القوائم المالية وآلية تعديل الكربون على الحدود (MACF):

تطبيقاً لبلاغات مجلس السوق المالية الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و 13 فيفري 2026، وكذلك لمذكرة التوجيه الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بتونس والمتعلقة بإجراءات مراقبة الحسابات في ما يخص تدقيق عوامل الاستدامة (ESG) وآلية تعديل الكربون على الحدود (MACF)، قمنا بالاطلاع على الإجراءات والأعمال التي اعتمدها البنك بهدف تحديد المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على وضعها المالي أو أدائها المالي أو استمرارية نشاطها ونذكر في هذا الإطار بأن مسؤولية تحديد وتقييم والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بعوامل الاستدامة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تعود إلى الإدارة ومجلس الإدارة، واستناداً إلى أعمالنا، لم نستخلص ما يفيد وجود عناصر من شأنها أن تضع موضع شك، من جميع الجوانب الجوهرية، المعلومات المعروضة على هذا النحو، وذلك بالنظر إلى أثرها المالي المحتمل على القوائم المالية.

تونس في 03 أفريل 2026

ف.م.ب.ز. ك.ب.م.ج
امنة رشيكو

ب.د. أو تونس
عدنان الزغدي

REPUBLIQUE TUNISIENNE
LE MINISTRE DES FINANCES
5, Rue de Royal-Les-Bains - 1003 Tunis
M.T. 810683 TUNISIE
Tel.: 21.196.374



BDO

BDO Tunisie
La tour BDO, Bloc E - International City Center 3,
Centre Urbain Nord, 1082, Tunis-Tunisie
Tel 70 221 800 - Fax 70 221 616

KPMG

PAIS 2 KPMG TUNISIE
6, Rue du Royal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1065 Tunis
Tel : +216 71 15 43 44
Fax : +216 71 15 43 20
RC : 814892002 - NIF : 810603 T/A/11000
www.kpmg.com/tn

بنك البركة تونس التقرير الخاص لمراقبي الحسابات السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 جديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و 30 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2025.

تتخصص مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية، وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات، بل نتخصص مهتمنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم مدى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- اتفاقيات وعمليات حديثة:

تم إلحاق موظف بنك البركة تونس في خطة مدير عام لدى شركة معرض تونس الدولي التي تمتلك ببنك البركة تونس 1,255% من رأس مالها كما تمتلك مجموعة البركة (دلة البركة) من رأس مالها 68,255% .
وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية خلال اجتماع مجلس إدارتكم المنعقد بتاريخ 2026/03/05.

ب- عمليات منجزة متعلقة باتفاقيات قديمة:

● اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار:

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها، الوظائف الإدارية والمحاسبية و مسك سجلات الأوراق المالية والمشاركة وقبل الإنهاء المهام يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل تم توكيل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتجديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار منته 10 أيام.
في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، تتم فوترة الأتعاب بإضافة هامش بنسبة 15% و قد بلغت 79 ألف دينار بعنوان سنة 2025.

• إتفاقية مع الأمانة تكافل:

أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة " الأمانة تكافل " إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدّر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2025، ب 6 647 ألف دينار تونسي.

ت- تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين:

تفصل الإلتزامات والتعهدات تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- يتمتع المدير العام بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة ووظيفية مع التكفل بجميع مصاريفها.
- يتمتع المدير العام المساعد بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة ووظيفية مع التكفل بمصاريف التأمين ومعلوم الجولان.

بالإضافة إلى ذلك يتمتع المدير العام والمدير العام المساعد كبقية الموظفين عند بلوغ سن التقاعد بمنحة التقاعد المتمثلة في 12 أجزا. هذه التعهدات مغطاة بعقد تأمين مع شركة " الأمانة تكافل".

- الإلتزامات وتعهدات بنك البركة تونس تجاه المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة واللجان القلونية، كما تبرزه القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025، تفصل كالآتي:

(ألف دينار تونسي)

المدير العام		المدير العام المساعد		رئيس مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة واللجان القلونية		أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك	
المبلغ المتفرقة	المبلغ المخصص في (2025/12/31)	المبلغ المتفرقة	المبلغ المخصص في (2025/12/31)	المبلغ المتفرقة	المبلغ المخصص في (2025/12/31)	المبلغ المتفرقة	المبلغ المخصص في (2025/12/31)	المبلغ المتفرقة	المبلغ المخصص في (2025/12/31)
680 660	-	373 083	-	116 233	-	688 765	-	63 125	41 250
42 412	-	22 543	-	-	-	-	-	-	-
723 072		395 628		116 233		688 765		104 375	

(*) باعتبار مخرجات العطل الخالصة والمبلغ الخدم لمنحة سنة 2025 و دون اعتبار المكافأة الخاصة بسنة 2025

ما عدا ما ذكر سابقا، فإن مجلس إدارة البنك لم يشعرنا بأي عملية تدخل في مجال الفصول المذكورة، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود مثل هذه العمليات.

تونس في 03 أفريل 2026

ف.م.ب.ز. ك.ب.م.ج.
أمنة رشيكو

UNION BANQUE TUNISIE
BANKING IN SERVICE
Centre Ugochi Nord
1082 - Tunis
Tunisie

ب.د. او تونس
عدنان الزغدي

